

دمج المعاقين في المجتمع وأثره في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي.

د. عليا محمد العويدي

أستاذ مساعد، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية، قسم

العلوم التربوية، تخصص التربية الخاصة، عمان، الأردن

بحث مقدم إلى:

مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني بعنوان: (السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)

كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

1433هـ/2012م

دمج المعاقين في المجتمع وأثره في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على اثر دمج المعاقين في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي، إذ تتلخص فكرة الدمج بأنه لا ينبغي فصل المعاقين عن أقرانهم الأسوياء سواء في المجتمع أو المجالات التعليمية ، بل ينبغي المضي في تعليمهم معاً إلى أبعد مدى ممكن. كما يتناول البحث مفهوم الإعاقة وأنواعها، بالإضافة إلى مفهوم الدمج وأشكاله وفوائده، وتم استعراض مفهوم السلم الاجتماعي وأركانه، وكيف حقق الإسلام مفهوم الدمج والسلم الاجتماعي في المجتمع. خلصت نتائج البحث إلى أن فلسفة مفهوم دمج ذوي الإعاقة تتفق مع مفهوم السلم الاجتماعي ذلك أن كلاهما يسعى إلى تقليل الفوارق بين الأشخاص في المجتمع، فمشاركة المعاق في المجتمع في النواحي الأكاديمية والاجتماعية والمهنية يجسد مفهوم السلم الاجتماعي الذي يسعى إلى تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع، فنحن من خلال دمج المعاق في المجتمع نكون قد أعطيناه فرصة لإبداء الرأي والتعليم والعمل وهذا بحد ذاته يحقق مفهوم السلم الاجتماعي من خلال تجاوز القيود بين العاديين وذوي الإعاقة داخل المجتمع الواحد.

الكلمات الدالة: المعاقون، السلم الاجتماعي، دمج المعاقين

المقدمة:

الإعاقة هي إحدى القضايا الاجتماعية المهمة في المجتمعات المعاصرة نظراً لأبعادها التربوية، والاقتصادية على المعاق، وأسرته، والمجتمع ككل، من ناحية، ولكونها تتعلق بفئة من أفرادها تبلغ حوالي 15 % (الروسان، 2011) في ضوء تقديرات وكالات الأمم المتحدة من ناحية أخرى، هذا فضلاً عن إن وجود فرد معاقاً داخل أسرة معينة يؤثر تأثيراً نفسياً، واقتصادياً، واجتماعياً ملحوظاً على جميع أفرادها.

لذا فقد اهتمت الدول منذ النصف الثاني من القرن المنصرم بتوفير حماية اجتماعية وتعليمية وقانونية للمعوقين، وذلك من خلال عقد بعض المؤتمرات الدولية التي ناقشت قضايا الإعاقة، والتوقيع على بعض المواثيق الدولية التي تناولت جوانب هذه الحماية على المستوى الدولي، كما أصدرت بعض القوانين الوضعية التي تحدد مسؤولية الدولة تجاه المعوقين، ثم قررت الإرادة الدولية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة تخصيص يوم الثالث عشر من ديسمبر من كل عام يوماً عالمياً للمعاقين، لتذكير شعوب العالم، وحكوماته وأمم الأرض بقضايا المعوقين، ومشاكلهم الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والعمل على دمجهم بالمجتمع، وتحسين مستوى معيشتهم، ورعايتهم صحياً واجتماعياً، وتوفير أوجه الحماية المختلفة لهم، مثل منحهم حقوقاً معينة في مجالات التعليم، والتربية والتأهيل، وعدم الانتقاص من حقوقهم القانونية بأي شكل من الأشكال.

وفي ضوء ذلك نتناول الورقة الحالية دمج المعوقين وأثره في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي (الظاهر، 2008).

مبررات البحث:

1. موضوع البحث عن المعاقين ودمجهم في المجتمع أمر مهم في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي، وفي حدود علم الباحثة لم يسبق لأحد الباحثين التطرق لهذا الموضوع من قبل.
2. المعاقون جزء لا يتجزأ من المجتمع الإنساني، فهم يستحقون الرعاية المهنية والتعليمية وإعطائهم الفرصة للتعبير عن حاجاتهم وآرائهم.

أهمية البحث:

تبدو أهمية دراسة موضوع دمج المعاقين وأثره في تحقيق السلم الاجتماعي في:
أولاً: أن هذا الموضوع لم يلق حظاً وافراً من البحث، إذ من الملاحظ ندرة البحوث التي تناولت هذا الموضوع، وعلى حد علم الباحثة – أنه لم يعثر على دراسة متخصصة تناولت هذا الموضوع، مما دفعه إلى اختياره، رغم الصعوبات التي تعترض هذا النوع من البحوث . هذا

فضلا عن حداثة تطبيق مفهوم الدمج بصورة منهجية في المدارس والمجتمعات، مما يضيف

لِلدراسة بعدا هاما .

ثانيا :إن هذه الدراسة تدرج في إطار قضايا حقوق الإنسان ، وهى من القضايا الهامة التي تشغل بال الرأي العام والحكومات في كافة دول العالم، وكذا المنظمات الحكومية وغير الحكومية، حيث تنادى بعض هذه المنظمات باحترام حقوق الإنسان، وتندد بالدول التي تنتهكها ثالثا: إن هذه الدراسة تركز في جانب من حقوق المعاقين على رعايتهم تعليميا واجتماعيا وتأهيلهم، وإظهار أهمية هذا الجانب، ومما لاشك فيه أن تحقيق الرعاية الاجتماعية والتعليمية وأوجه التأهيل المختلفة للمعاقين سوف يسهم في الاستفادة من طاقاتهم كقوة عمل لا يستهان بها في المجتمع من ناحية، كما أن ذلك سوف يؤدي إلى عدم إسهامهم في بعض الظواهر الأمنية السلبية، مثل ظاهرة التسول بأبعادها المختلفة.

رابعا: إن قضايا دمج المعوقين ترتبط في جانب هام منها بالأمن والمتمثل في منع الجريمة كما إن الإعاقة ترتبط من ناحية أخرى بالأمن بمفهومه الواسع، والذي لا يقتصر على تحقيق الأمن بمنع الجريمة ومعاينة المجرمين، بل يشمل الأمن الاجتماعي، والاقتصادي والقانوني، وغيره من صور الأمن.

مشكلة البحث:

1. ما هي أشكال دمج المعاقين؟
2. كيف يحقق دمج المعاقين مفهوم السلم الاجتماعي؟
3. كيف طبق الإسلام دمج المعاقين لترسيخ مفهوم السلم الاجتماعي؟

تعريفات البحث:

الدمج: إتاحة الفرص للأطفال المعوقين للانخراط في المجتمع وفي نظام التعليم الخاص كإجراء للتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص.

السلم الاجتماعي: ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع: فإذا كان المجتمع يعيش نوعاً من التنوع والتعدد، في انتماءاته العرقية أو الدينية أو المذهبية أو ما شاكل ذلك من التصنيفات.

المعاق: ذلك الطفل أو الشخص الذي يعاني من حالة عجز تحد من قدرته أو تمنعه من القيام بالوظائف و الأدوار المتوقعة ممن هم في عمره باستقلالية .

الهيكل التنظيمي للبحث:

قسم البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، أما المقدمة فتضم مبررات اختيار الموضوع وأهمية ومشكلة الدراسة والدراسات السابقة، ومنهجية البحث والهيكل التنظيمي للبحث.

الفصل الأول: مفهوم الإعاقة، دمج المعاقين

المطلب الأول: مفهوم الإعاقة وأنواعها.

المطلب الثاني: دمج المعاقين مفهومه ومبرراته.

المطلب الثالث: دمج المعاقين في المجالات التعليمية والمجتمعية.

الفصل الثاني: السلم الاجتماعي

المطلب الأول: مفهوم السلم الاجتماعي

المطلب الثاني: أركان السلم الاجتماعي

المطلب الثالث: تأثير الدمج في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي لدى المعاقين.

الدراسات السابقة:

لم تجد الباحثة دراسة مباشرة ذات علاقة بموضوع الدراسة إلى أن هناك بعض الدراسات ذات

العلاقة غير المباشرة بموضوع البحث، وقللة هذه الدراسة من مبررات إجراء هذا البحث ومن

هذه الدراسات السابقة:

1. دراسة ماجستير بعنوان المشكلات التي تواجه مديري المدارس الملحق بها فصول دمج المعوقين سمعياً بوزارة المعارف. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية، الرياض. ناصر الابراهيم (2003).
2. بحث بعنوان دمج الطلاب المعاقين بصرياً في المدارس العادية. د. منى الحديدي، أبحاث اليرموك.
3. ورقة في ندوة حول أسلوب الدمج والأشكال المتعددة لممارسته. ندوة تجارب دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي: التطلعات والتحديات. جامعة الخليج العربي. شيخة الحسيني، (1998)
4. دراسة ماجستير بعنوان. اتجاهات معلمي المدارس الأساسية ومديريها نحو دمج المعاقين في التعليم العام. عثمان عبدالله (1998) جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
5. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الإقليمي حول الدمج التربوي للمكفوفين، التجربة القطرية لدمج طلاب وطالبات معهد النور في مدارس التعليم العام في دولة قطر. أمل البوعنين (2003).
6. رسالة ماجستير بعنوان اتجاهات أولياء أمور الطلبة المعاقين ومعلميهم نحو الصعوبات التي تواجه دمجهم في التعليم العام. جمال الحناوي (2003) الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
7. دراسة أجنبية منشورة في مجلة التربية الخاصة بعنوان، هل يكون الدمج الخيار الأمثل للأطفال المعاقين؟ بيرن و بروديت (2004).

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعدّ من أنواع المناهج العلمية في البحث الاجتماعي، فالمنهج الوصفي يُعد الباحث بقدر وفير من المعلومات والبيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة عن المشكلة، ويدخل ضمن المنهج الوصفي طرائق عدة منها: المسح

الاجتماعي، المقارنة، وتحليل المضمون، ودراسة الحالة، في هذه الدراسة تم الاعتماد على

(المقارنة وتحليل المضمون).

الفصل الأول: مفهوم الإعاقة، دمج المعاقين

المطلب الأول: مفهوم المعاق وأنواع الإعاقة

يُعرّف المعاق بأنه الشخص الذي يختلف عن المستوى العادي في المجتمع في

صفة أو قدرة شخصية بحيث يستوجب تعديلاً في المتطلبات التعليمية والتربوية والحياتية

بشكل يتفق مع قدرات وإمكانات الشخص المعاق مهما كانت محدودة ليكون بالإمكان تنمية

تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن، كالشلل وبتر الأطراف وكف البصر و التخلف العقلي

والصمم والإعاقات السلوكية والعاطفية.

أنواع الإعاقة:

اضطرابات النطق

هي خلل يصيب جهاز النطق ويؤدي إلى قصور في الكلام والتواصل مع الآخرين وينتج هذا

الاضطراب من عوامل عديدة قد تكون وراثية أو ولادية أو تنموية أو بيئية أو نفسية (الزريقات،

2005).

الإعاقات الحركية

هي خلل ما في القدرات الحركية يؤثر ذلك على مظاهر نمو المصابين العقلي والاجتماعي

والانفعالي(الخطيب والحديدي، 2009) .

الإعاقات العقلية

تتمثل في التذني الواضح في القدرة العقلية عن متوسط الذكاء، يصاحبها قصور واضح في اثنين أو

أكثر من مظاهر السلوك التكيفي مثل مهارات الاتصال اللغوي، والعناية بالذات، والحياة

اليومية.(الروسان،2010)

الإعاقة البصرية

يطلق مصطلح الإعاقة البصرية على من لديهم ضعف بصري، أو عدم الرؤية بشكل جزئي، أو الإصابة بالعمى كلية (الحديدي، 2010)

الإعاقة السمعية

هو فقدان جزئي أو كلي لحاسة السمع مما ينتج عدم قدرة الجهاز السمعي على أداء وظائفه على سماع الأصوات المختلفة وتتراوح بين الشديدة إلى البسيطة والمتوسطة (الزريقات، 2003).

التوحد

اضطراب نمائي شامل يظهر في الثلاث سنوات الأولى من حياة الطفل مؤدياً إلى قصور واضح في كل مما يلي: اللغة الاستقبالية والتعبيرية ، الجانب الاجتماعي والعلاقة مع الآخرين ، اللعب والتخيل ، فهم المشاعر والتعبير عنها (الظاهر، 2008).

صعوبات التعلم

صعوبات تعلم هي حالة ينتج عنها تدني مستمر في التحصيل الدراسي للتلميذ عن أقرانه في الصف العادي ولا يكون السبب فيها عائداً إلى وجود تخلف عقلي أو إعاقة أو اضطراب نفسي أو ظروف أسرية واجتماعية (الظاهر، 2008).

فرط الحركة وتشتت الانتباه

هي حالة مرضية سلوكية تظهر لدى الأطفال المصابين بأعراض متنوعة ودرجات مختلفة وهو حركات جسمية تفوق الحد الطبيعي وسلوك اندفاعي مفرط وغير ملائم للموقف وليس له هدف مباشر (الظاهر، 2008).

المطلب الثاني: دمج المعاقين مفهومه ومبرراته.

مع أن مفهوم دمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس العادية مفهوم حديث نسبياً، إلا أن الدعوة لمعاملة الأشخاص ذوي الإعاقة معاملة إنسانية ومحترمة ليست حديثة أبداً، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، تكررت الدعوة لرفع الظلم عن الأشخاص المعوقين وتوفير فرص العيش الكريم لهم.

وقد يكون مصطلح الدمج مصطلحاً جديداً وخاصة في الدول العربية ، ولكنه كان يمارس على الدوام في المدارس وإن كان بأساليب غير فعالة ودون أن يتم التخطيط له ، فلو عاد الواحد منا بذاكرته إلى أيام المدرسة لتذكر بسهولة بعض الزملاء الذين كان لديهم صعوبات من نوع أو آخر .

ولكن مع تطور التربية الخاصة وما تتضمنه من كشف وتشخيص واستخدام أساليب تربوية خاصة ، أصبحت المدارس ترفض وجودهم في الصف لأنهم غير قادرين على التعلم ، وقد نعتوا بعدم القابلية للتعلم في حين لم يوجه أي قصور للنظام التعليمي نفسه بوصفه عاجزاً عن تعليمهم ، وبعد عقود من العزل في المؤسسات والفصول الخاصة أدركت المجتمعات الإنسانية أن ذلك لم يقدم الحلول المرجوة ، وأخذت تتراجع عن موقفها وتزايدت الدعوات لإعادة الأطفال ذوي الحاجات الخاصة إلى المدارس العامة .

وقد ظهر مفهوم الدمج من خلال شعار السنة الدولية لذوي الحاجات الخاصة (1981) : " المساواة والمشاركة الكاملة " ومن خلال مفهوم " مجتمع للجميع " (الخطيب، 2004).

والتوجه السائد حالياً يطالب بأن يتحمل معلم الصف العادي مسؤولية تعليم وتلبية حاجات الأطفال ذوي الإعاقة مع توفير نظم للدعم الإداري والتنظيمي والتدريبي لهذا المعلم.

وكان من أهم تأثيرات تلك الدعوات تعديل القوانين والتشريعات التي تنطوي على تحيز وتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن القوانين الجديدة ما كان لها إلا أن تغير الواقع جوهرياً، وقد لعبت متغيرات أخرى دوراً مهماً في التوجه المتزايد نحو الدمج ومن أهم هذه المتغيرات؛ الدراسات والبحوث العلمية، والنضج المهني للعاملين في التربية الخاصة والتأهيل، وتغير اتجاهات أفراد المجتمع نحو الأشخاص المعاقين (الحسيني، 1998).

يعرف الدمج بأنه التكامل الاجتماعي والتعليمي للمعاقين مع العاديين وارتبط هذا التعريف بشرطين:

1 - وجود الطالب في الصف العادي لجزء من اليوم الدراسي

2 - الاختلاط الاجتماعي الكامل.

وتقوم سياسة الدمج على ثلاثة افتراضات أساسية هي:

1 - توفر - بشكل تلقائي - خبرات التفاعل بين ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم العاديين.

2 - العمل على زيادة فرص التقبل الاجتماعي لهم

3 - إتاحة الفرص لهم للاقتداء بأشكال السلوك للعاديين (الخطيب، 2004).

ويحقق الدمج أهداف عدة فمن خلال هذا الأسلوب نستطيع التقليل من الفوارق الاجتماعية والنفسية بين الأطفال أنفسهم، إذ يحقق مبدأ العدالة والمساواة، ومن وجهة نظري أن هذه السمة متفقة تماماً مع مفهوم السلم الاجتماعي إذ يسعى الأخير إلى تحقيق العدالة والمساواة، وتخليص الطفل وأسرته من الوصمة التي يمكن أن يخلقها وجوده في المدارس الخاصة، كما يسمح الدمج إعطاء الطفل المعاق فرصة أفضل لينمو أكاديمياً واجتماعياً ونفسياً بشكل سليم، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق الذات عند الطفل وزيادة دافعيته نحو التعليم وتكوين علاقات اجتماعية، ومن الفوائد المهمة لهذا الأسلوب انه يساعد في تعديل اتجاهات الناس وتوقعاتهم نحو الطفل من هذه الفئة من سلبية إلى إيجابية، كما أنه يسمح للطلبة العاديين للتعرف إلى الأطفال من هذه الفئة والتركيز بشكل أعمق على المهارات اللغوية لهذه الفئة من خلال التفاعل مع الآخرين (الحنوي، 2003).

المطلب الثالث: دمج المعاقين في المجالات التعليمية والمهنية

تم تنفيذ الدمج من خلال توفير بدائل تربوية متنوعة أطلق عليها اسم هرم الخدمات التربوية الخاصة، وقد وصف (الخطيب، 2004) مستويات هذا الهرم وبينت أن قاعدته تشكل الأوضاع الأقل تقييداً وقمته تشكل الأوضاع الأكثر تقييداً.

أوضاع إيوائية

التعليم في مدارس نهائية
خاصة

التعليم في صفوف خاصة

التعليم في الصفوف العادية

وقد ارتبط مصطلح البيئة الأقل تقييداً ارتباطاً وثيقاً بمصطلح الدمج، لكن المصطلحين لا يعنيان نفس الشيء فثمة اختلافات بينهما. فالبيئة الأقل تقييداً ذات شقين رئيسيين، فالأول هو تعليم الطالب ذوي الإعاقة مع أقرانه العاديين إلى أقصى مدى ممكن، والثاني هو عدم حرمان الطالب ذي الإعاقة من التعلم في الصف العادي إلا إذا حالت طبيعة إعاقته دون قدرته على التعلم بشكل فعال حتى عند توفر الوسائل التعليمية الداعمة.

وتعرف ريبلي (Ripley, 1997) البيئة الأقل تقييداً باعتبارها تعني "الوضع التعليمي الذي يزيد إلى أقصى مدى ممكن الفرص للطالب ذي الإعاقة للاستجابة والتحصيل، ويسمح للمعلم العادي بالتفاعل بمعدل مقبول مع جميع الطلبة في الصف، ويشجع قيام العلاقات الاجتماعية المقبولة بين الطالب ذي الإعاقة والطلبة العاديين" (ص48).

وتبعاً لمبدأ البيئة الأقل تقييداً (أو غير المقيدة)، يمكن تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في أوضاع تعليمية مختلفة في المدارس العادية من أهمها الصف الخاص، حيث يتعلم الطلبة ذوي الإعاقة في غرفة صف خاصة في مدرسة عادية، وفي الصف الخاص يتلقى هؤلاء الطلبة خدمات التربية الخاصة على يديّ أخصائيي التربية الخاصة، ويبلغ عدد الطلبة في هذا الصف حوالي (15) طالباً في المتوسط، وقد يكون الدوام في هذا الصف دواماً كاملاً (ويعرف الصف في هذه الحالة بالصف المغلق على ذاته)، وقد يكون الدوام فيه جزئياً حيث يمكن دمج الطلبة المعوقين مع الطلبة غير المعوقين في

النشاطات الاجتماعية وغير الأكاديمية، وغالباً ما تستخدم الصفوف الخاصة ذات الدوام الجزئي (التي يقضي الطلبة نصف يومهم الدراسي في الصف الخاص ونصفه الآخر في الصف العادي) لتعليم الطلبة ذوي الإعاقة البسيطة. (Agran, Blanchard, Wehmeyer, & Hughes, 2002).

وهناك أيضاً ما يعرف بغرفة المصادر وهي غرفة صف خاصة في مدرسة عادية يقضي الطلبة ذوي الإعاقة فيها حصة أو حصتين يومياً. فهم يتلقون معظم تعليمهم في الصف العادي ولكنهم يأتون في مجموعات تضم (3-5) طلاب لتلقي تعليم خاص ومساند على يدي معلم تربية خاصة، وهكذا فإن الفرق بين غرفة المصادر والصف الخاص يتمثل أساساً في أن غرفة المصادر تعزل الطالب المعوق عن أقرانه العاديين فترة وجيزة من الوقت فقط مما يحد من وصمة العجز وتأثيراته النفسية السلبية.

أما الهدف من دمج المعاقين في المجتمع فيهدف إلى توفير الخدمات الاجتماعية والمساعدات المادية لتحقيق التوافق الاجتماعي لديه، وإعادته للمجتمع والحد من أثر إعاقته على تكيفه وأدائه سعياً لتحقيق الدمج الاجتماعي (السرطاوي والشخص، 2000).

كما يهدف الدمج الاجتماعي إلى تدريب الطفل المعاق على سلوكيات اجتماعية مقبولة، وتصحيح سلوكياته الخاطئة لحمايته من استغلال الآخرين، والمحافظة على حياته وإكسابه عادات اجتماعية وأخلاقية جيدة، وتدريبه على العمل الجماعي وتزويده بالخبرات الاجتماعية الضرورية، لتوثيق صلته بمجتمعه، وتعديل نظرة المجتمع تجاهه، ومساعدته على الاعتماد على نفسه في المواقف المتلفة التي يمر بها، وتدريبه على ممارسة النشاطات الاجتماعية التي تتناسب مع قدراته العقلية وتنشئته اجتماعياً وفقاً لامكانته واستعداداته وقدراته (عبدالله، 1998).

ويحقق الدمج الاجتماعي فوائد عدة منها تحقيق الاستقلالية والكفاية الذاتية وتغيير نظرة الناس السلبية تجاهه إلى نظرة ايجابية تتصف بالاحترام والتقدير والإيمان بقدرته على المشاركة في نشاطات المجتمع، والخلاصة أن الدمج الاجتماعي للمعاقين يهدف إلى إعادة المعاق للمجتمع للحد من أثر الإعاقة على أدائه واندماجه وتكيفه مع بيئته (الابراهيم، 2003).

المطلب الأول: مفهوم السلم الاجتماعي

السلم كلمة واضحة المعنى، تعبر عن ميل فطري في أعماق كل إنسان، وتحكي رغبة جامعة في أوساط كل مجتمع سوي، وتشكل غاية وهدفاً نبيلاً لجميع الأمم والشعوب. والسلم من السلم وأصله السلمة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار. ويطلق السلم بلغاته الثلاث السلم والسلم والسلم على ما يقابل حالة الحرب والصراع (الصفار، 2002).

ويشير مفهوم السلم الاجتماعي: ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع : فإذا كان المجتمع يعيش نوعاً من التنوع والتعدد، في انتماءاته العرقية أو الدينية أو المذهبية أو ما شاكل ذلك من التصنيفات، فيجب أن يشعر الجميع وخاصة الأقليات بضمن حقوقها، ومصالحها المشروعة، في ظل النظام والقانون ومن خلال التعامل الاجتماعي (الصفار، 2002).

المطلب الثاني: أركان السلم الاجتماعي

هناك عدة أركان للسلم الاجتماعي في أي مجتمع، لا تتصل فقط بالتاريخ، لكنها تقترب أكثر فأكثر من الإدارة السياسية للمجتمعات.

1- الإدارة السلمية للتعددية.

تعرف المجتمعات البشرية ظاهرة التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والإثنية. لم تعد هناك مجتمعات خالصة تضم أهل دين معين، أو مذهب معين، أو عرق معين أو لغة معينة. تحولت التعددية إلى قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة، بشريا ودينيا وثقافيا. التعددية في ذاتها لا تعني سوى ظاهرة اجتماعية، ويتوقف الأمر بشكل أساسي على إدارة التعددية. هناك إدارة سلمية، تحفظ للجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها بعضا مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل، وهناك تعددية سلبية تقوم على اعتبار التنوع "مصدر ضعف" وليس "مصدر غناء"، يترتب على ذلك العمل بقدر المستطاع على نفي الآخر المختلف، لصالح

الجماعات الأكبر عدداً، أو الأكثر سلطة، أو الأوسع ثراء ونفوذاً. يؤدي ذلك إلى حروب أثنية، ومذهبية، ودينية، ويخلف وراءه قتلي وجرحي وخراب اقتصادي، والأكثر خطورة ذاكرة تاريخية تتناقلها الأجيال محملة بمشاعر الحق، وذكريات الكراهية، والرغبة في الانتقام

www.maatpeace.org

2-الاحتكام إلى القانون

يمثل "حكم القانون" في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد، والجماعات. يعني حكم القانون عدد من النقاط الأساسية:

1-الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق.

2-مؤسسات العدالة، تطبق القانون على الأفراد بحيدة كاملة بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي، أو انتمائهم الديني، أو نفوذهم السياسي.

3-يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسوراً مكفولاً للجميع، لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق إمكاناته المالية أو مستواه الثقافي.

4-يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي، ولا يواجه أية إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي.

5-تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية، وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي على نحو يضيع حقوق المواطنين.

6-تتخذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويق أو تأخير.

هذه المعايير الأساسية التي تحكم تجسد مفهوم "حكم القانون" في المجتمع. يؤدي حضورها إلى ما يمكن أن نطلق عليه "التوقع الاجتماعي"، ويعني ذلك أن الأفراد يتوقعون نظاماً قانونياً في المجتمع، يحكم علاقات بعضهم بعضاً، يقوم على وضوح القوانين، وشفافية عملية التقاضي،

والحزم في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ. غياب بعض هذه المعايير أو جميعها يؤدي إلى إهدار لمفهوم المساواة بين المواطنين في المجتمع، ويدفع الأفراد إلى الاستناد إلى قوانين من صنعهم، مثل البلطجة، والرشوة، وجميعها تعبر عن اهتزاز مفهوم "حكم القانون" في نفوس الأفراد، وهو ما يؤثر على السلم الاجتماعي في المجتمع (www.maatpeace.org).

3-الحكم الرشيد

الحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلى حكم رشيد. كثير من القلائل والإضرابات تحدث من جراء غياب المشاركة وسرقة المال العام. من هنا يحتاج السلم الاجتماعي إلى ديمقراطية. ويعني الحكم الرشيد Good Governance مجموعة من المفاهيم الأساسية، يمكن تعريفها بإيجاز. المساءلة Accountability وتعنى تقديم كشف حساب عن تصرف ما. وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم Appraisal والثواب أو العقاب Sanction. ويعنى أن يتم أولاً تقييم العمل، ثم محاسبة القائمين عليه. يكون ذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية مثل مجلس الشعب، والمؤسسات الرقابية، والصحافة، ومنظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى النزاهة في الحياة العامة.

الشفافية Transparency وتعنى العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع. تساعد الشفافية في تداول المعلومات على تحقيق المساءلة الجادة حين تتوفر الحقائق أمام المواطنين في المجتمع.

التمكين Empowerment ويعنى توسيع قدرات الأفراد، ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يعيشونها. ويشمل تمكين المواطنين وتحويلهم من "متلقين" سلبيين إلى "مشاركين" فاعلين، يكون ذلك من خلال رفع قدراتهم، ومساعدتهم على تنمية أنفسهم، والارتقاء بنوعية الحياة. المشاركة Participation وتعنى تشجيع الأفراد على المشاركة في العمل العام، وإزالة العقبات من أمامهم. تأخذ المشاركة عدة صور، منها المشاركة السياسية (عضوية الأحزاب، الانتخابات، الخ)، والمشاركة الاجتماعية (مؤسسات العمل الأهلي، الجهود التطوعية، الخ)، والمشاركة الثقافية (دخول الحياة الثقافية، وتقديم منتجات ثقافية في شكل كتب أو أعمال فنية، الخ).

مكافحة الفساد Corruption ويعنى سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية. سيطر الفساد يلهب ظهور الناس كل يوم، في صورة شراء سلعة أكثر من ثمنها، والحرمان من خدمة يحتاجها الشخص، أو عدم الحصول على فرصة عمل لغياب الوساطة. فقد

تحول الفساد إلى أداة لتسيير الحياة اليومية من خلال تحريك تروس البيروقراطية المتكلسة، وشراء الولاء، وتجنيد التابعين، وحشد الأنصار، وبناء قاعدة التأييد، وخدمة المصالح الضيقة، وهو ما يتسبب بالضرورة- في إحداث فجوة حقيقية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التوتر الاجتماعي، ولجوء بعض الفئات إلى العنف والجريمة

www.maatpeace.org

4- حرية التعبير

تعد حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلم الاجتماعي في أي مجتمع. فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية والاجتماعية، كل طرف لديه ما يشغله، وما يود تحقيقه. القاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات. ولا يتحقق السلم الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع من مساحات متساوية في التعبير عن آرائها، وهمومها، وطموحاتها. في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح يمكن الاستماع إلى كل الأطراف، وتفهم كل الآراء، دون استبعاد لأحد، بهدف الوصول إلى الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع www.maatpeace.org.

5- العدالة الاجتماعية

تعد العدالة الاجتماعية ركنا أساسيا من أركان السلم الاجتماعي. لا يمكن أن يتحقق سلم اجتماعي في أي مجتمع إذا كانت أقلية تحتكر كل شيء، وغالبية تفتقر إلى كل شيء (الصفار، 1999). الصراع بين الطرفين سيكون السمة الغالبة. ولا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة، وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة من المجتمع، والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة، ولكن يمتد ليشمل ما يمكن أن نطلق عليه "المكانة الاجتماعية"، التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم. وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص على فرصة حياتية يستحقها بجهده، وعرقه، وهو ما يعني انتفاء كافة أشكال المحسوبية والواسطة

www.maatpeace.org

6- إعلام المواطنة

يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي، يساعده على ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض

الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها، والنهوض بالمجتمع. هنا نفرق بين نوعين من الإعلام. إعلام المواطنة، وإعلام ضد المواطنة. ما يحتاج إليه السلم الاجتماعي -قطعا- هو إعلام يعزز المواطنة.

يقصد بإعلام المواطنة أن تجد هموم المواطن مساحة في وسائل الإعلام. وتتنوع هموم المواطن حسب موقعه الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي في المجتمع. هناك هموم للفقراء، وهموم للمرأة، وهموم للعمال، وهموم للمعاقين.....الخ. من الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير عن همومها في وسائل الإعلام. وكلما وجد المواطن -العادي- مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام كلما كان ذلك مؤشرا على أن الإعلام ذات طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن www.maatpeace.org.

7-ذاكرة العمل المشترك.

يختبر كل مجتمع أيا كانت لحظات تعثر وتراجع. المطلوب هو تجاوز هذه اللحظات بما يسمح ببنیان المجتمع على أسس سليمة من التجانس، والتلاحم، والاحترام المتبادل. من هنا يحتاج المجتمع إلى تأكيد مستمر على ذاكرة العمل المشترك، تذكر لحظات الوحدة، دون أن يكون هاجس كل الأطراف هو الحديث عما يفرق الجماعة ويبعثرها، المطلوب هو نقل ذاكرة العمل المشترك للأجيال الصاعدة، ومهما كان من أمر المشكلات، يكون النقاش حولها من منطلق البحث عن حلول تعمق خبرة العمل المشترك www.maatpeace.org.

المطلب الثالث: تأثير الدمج في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي لدى المعاقين

كيف يحقق الدمج مفهوم السلم الاجتماعي:

إن فقد الإنسان لجزء من صفاته وقدراته بسبب إعاقة ما ، لا يعني بحال من الأحوال ذلك أن يكون مضطهدا، ولا يعني أن يكون مسلوب الحقوق. فهل الإعاقة مبررا للحرمان من الحقوق؟ نعم الإعاقة مبرر للحرمان من الحقوق ، فقط في حالة الجهل والتخلف ، وغياب التشريعات والقوانين. لقد ظهرت الحقوق والتشريعات الخاصة بالمعوقين بسبب عدد من الاتجاهات الاجتماعية والتربوية التي تنادي بضرورة إصدار تشريعات خاصة بالمعوقين لما لها من إيجابيات ، في حين يرى المعارضين أن إصدار مثل هذه الحقوق والتشريعات مصدرا للسلبيات وانتقاصا من حقوق الأفراد غير المعوقين التربوية والاجتماعية ، ويعكس موقف المعارضين لمثل هذه الفئة من الأفراد ضرورة

تدريب وتأهيل وتوفير فرص عمل للأشخاص غير المعوقين أولاً قبل توفيرها للمعوقين ، لهذه المبررات والأسباب لم تظهر في كثير من دول العالم أية قوانين أو تشريعات خاصة بالأشخاص المعوقين، في حين ظهرت في دول العالم القوانين والتشريعات الخاصة بالأشخاص المعوقين والتي تعكس مواقف الدول ذات المواقف الايجابية من الأشخاص المعوقين ولهذا كله اعتبرت قضية. إن مفهوم السلم الاجتماعي يؤمن الظاهرة التعددية ضمن المجتمع الواحد، فلا يقبل هناك مجتمع يضم فئة معينة أو تنوع ثقافي أو اجتماعي معين وإنما تسعى إلى تحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع، وفي مناهج المعاقين نحن نسعى في النهاية إلى تحقيق التفاعل بين العاديين والمعاقين حتى لا يتم استثنائهم واعتبارهم أقلية ضمن مجموعة.

إن فلسفة مفهوم دمج ذوي الإعاقة تتفق مع مفهوم السلم الاجتماعي ذلك أن كلاهما يسعى إلى تقليل الفوارق بين الأشخاص في المجتمع، فمشاركة المعاق في المجتمع في النواحي الأكاديمية والاجتماعية والمهنية يجسد مفهوم السلم الاجتماعي الذي يسعى إلى تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع، فنحن من خلال دمج المعاق في المجتمع نكون قد أعطيناه فرصة لإبداء الرأي والتعليم والعمل وهذا بحد ذاته يحقق مفهوم السلم الاجتماعي من خلال تجاوز القيود بين العاديين وذوي الإعاقة داخل المجتمع الواحد.

وبالرجوع إلى الأشخاص المعاقين وحقوقهم في المجتمع، ففي الأردن فهناك نص في القانون يحمي حقوق الأشخاص المعاقين ومن بين النصوص تحقيق دمج الأشخاص المعاقين، ووجود الدمج ضمن القانون يحمي حقوق الأشخاص المعاقين ويحقق مفهوم السلم الاجتماعي في المجتمع ومن أهم المرتكزات التي ركز عليها القانون والمرتبطة بمفهوم الدمج والسلم الاجتماعي ما يلي :-

أ-احترام حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم وحرية اختيارهم واحترام حياتهم الخاصة.

ب-المشاركة في وضع الخطط والبرامج وصنع القرارات الخاصة بالأشخاص المعوقين وشؤونهم.

ج-تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين الأشخاص على أساس الإعاقة.

د-المساواة بين الرجل والمرأة المعوقين في الحقوق والواجبات.

هـ-ضمان حقوق الأطفال المعوقين وبناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم وتعزيز دمجهم في المجتمع.

و-توفير التجهيزات المعقولة لتمكين الشخص المعوق من التمتع بحق أو حرية ما أو لتمكينه من

الاستفادة من خدمة معينة.

ز-قبول الأشخاص المعوقين باعتبارهم جزءاً من طبيعة التنوع البشري.

ح-الدمج في شتى مناحي الحياة والمجالات وعلى مختلف الصعد بما في ذلك شمول الأشخاص

المعوقين

وقضاياهم بالخطط التنموية الشاملة.

ط-تشجيع البحث العلمي وتعزيزه وتبادل المعلومات في مجال الإعاقة وجمع البيانات والمعلومات

والإحصاءات الخاصة بالإعاقة التي تواكب ما يستجد في هذا المجال.

ي-نشر الوعي والتنقيف حول قضايا الأشخاص المعوقين وحقوقهم (الروسان، 2010).

يلاحظ من عرض المرتكزات السابقة أن القانون كفل تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي إذ ركز على

المساواة بين الرجل والمرأة المعاقة في الحقوق والواجبات، كما أكد على أهمية قبول المعاقين في

المجتمع كجزاً من المجتمع وهذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السلم الاجتماعي، ومن المرتكزات أيضاً

"دمج المعاقين" فالقانون نص صراحة على تحقيق الدمج المعاقين لما له من أهمية في تحقيق كرامة

الشخص المعاق وتحقيق ذاته من خلال الدمج.

ومن المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بمفهوم السلم الاجتماعي " التمكين" الذي يسعى إلى توسيع

قدرات الأفراد وتصوير حياتهم التي يعيشونها ويصبح الفرد المعاق عضواً فاعلاً ومشارك، إن تحقيق

هذا المفهوم لا يمكن أن يكون إلا من خلال تفاعل الشخص المعاق مع العاديين، والتفاعل في البيئة

الطبيعية العادية التي تحقق فرص العمل وإبداء الرأي والمشاركة الفاعلة.

ومن عناصر مفهوم السلم الاجتماعي "المشاركة"، والتي تتضمن المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، وهذا المطلوب لا يمكن تحقيقه إلا بدمج المعاق مع العاديين في المجتمع لأن الدمج يزيد من فرص المشاركة و يحسن من الأداء المتوقع.

ومن المفاهيم المتعلقة بالسلم الاجتماعي، حرية التعبير عن الرأي وعرض الأفكار والطموحات والهموم فهذا يتطلب من المعاقين إيصال أفكارهم وهمومهم ومطالبهم للغير ضمن فكرة الدمج، فالشخص العادي قد لا يدرك الهموم والمطالب والطموح إذا لم يتم طرح القضايا من المعاقين أنفسهم لغير المعاقين ضمن البيئة الدامجة.

ولا شك أن عنصر العدالة الاجتماعية عامل مشترك يتم تحقيقه من قبل الدمج والسلم الاجتماعي، فكل المفهومين يسعيان إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة بغض النظر عن الجنس أو المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، كما يشمل أن يحصل كلا من المعاقين وغيرهم بفرص حياتية يستحقها بجهده، ومن الضروري أن يجد المعاقون مساحة تعبير عن همومهم عبر وسائل الإعلام وهذا يحقق طبيعة تفاعلية بين المواطن العادي والمعاق ويحقق مبدأ التشاركية.

الدمج في القرآن والسنة وعلاقته بمفهوم السلم الاجتماعي:

أعطى الإسلام المعاقين حقوقهم فحرص على دمج المعاق في مجتمعه، فقد ولى الرسول صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة عندما خرج قال ابن عبد البر: روى جماعة من أهل العلم بالنسب والسير أن النبي عليه السلام استخلف ابن أم مكتوم ثلاث عشرة مرة في الأبواء وبواط وذي العشيرة، وغزوته في طلب كرز بن جابر، وغزوة السويق، وغطفان، وفي غزوة أحد، وحمراء الأسد، ونجران، وذات الرقاع، وفي خروجه من حجة الوداع، وفي خروجه إلى بدر، ثم استخلف أبا لبابة لما رده من الطريق (احمد، 1995).

كما يتجه الإسلام إلى المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه المعاق فيعلمهم ويرببهم على السلوك الذي يجب عليهم أن يسلكوه في معاملتهم لإخوانهم وأهليهم من ذوي الإعاقة فهو يعلن بصريح العبارة

أن ما حل بإخوانهم من بلاء لا ينقص قدرهم ولا ينال من قيمتهم في المجتمع فهم جميعاً سواء لا تفاضل بينهم إلا بالتقوى فقد يكون صاحب ذوي الإعاقة أفضل وأكرم عند الله من ألف صحيح معافى فقال تعالى : { إن أكرمكم عند الله أتقاكم } فالميزان الحقيقي هو التقوى وليس المال أو الجاه أو الصحة أو الصورة الخارجية أو غير ذلك؛ لأنه لا يمكن أن تتحقق الغاية السامية من هذه الحياة إلا إذا تحقق ميزان التقوى، هذا الميزان الذي له وقع أخاذ في ضمير المسلم بما يحويه من الخير والاستقامة والصلاح والإصلاح للفرد والمجتمع وللإنسانية جمعاء، فالتقوى جماع لكل فضيلة، وقد أكد الرسول صلى الله عليه وسلم هذه القيمة في أكثر من حديث ففي حجة الوداع التي حوت جوامع الكلم وأخطر قواعد الإسلام قال صلى الله عليه وسلم : [أيها الناس ، إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى، خيركم عند الله أتقاكم] ولكي ينزع من النفوس بقايا القيم الأرضية قال صلى الله عليه وسلم : [إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم] (أبو ليلي، 1999)

ومن حقوقهم عدم السخرية منهم قال تعالى : [يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم] فالمجتمع الذي يزدري الأصحاء فيه أهل البلاء يكون مصدر شقاء وألم لهؤلاء قد يفوق ألم المصيبة وربما فاقها فعلاً ، فكم من ذوي البلاء من حمل عاهته ورضي بواقعه إلا أنه لا يمكن أن ينسى نظرة احتقار من أحد الناس ، بل إننا جميعاً قد ننسى كل متاعب الحياة ومصاعبها ولا ننسى بسمة سخرية أو كلمة استخفاف تلقيناها من الآخرين ، ألم يقل أبو الطيب :

جراحات السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان

وليعلم هؤلاء الأصحاء أن ما يرفلون به من صحة ومن ضروب النعم والخير ليس إلا من فضل الله وجوده وكرمه ، قال تعالى : { وما بكم من نعمة فمن الله }، وأن الذي وهبهم هذه النعم لقادر على سلبها منهم ، وقادر أيضاً على إعطائها لمن كانت أعين أهل النعمة تزدريهم، فقد قال تعالى : { قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك

الخير إنك على كل شيء قدير، كما أن لأهل البلاء مكانة في المجتمع بمساهماتهم في خبره وإسعاده فقد رأى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن له فضلاً على من دونه ، فقال صلى الله عليه وسلم : [هل تتصرون ، وترزقون إلا بضعفائكم] رواه البخاري ، وعند النسائي : [إنما نصر الله هذه الأمة بضعفهم بدعواتهم وصلا تهم وإخلاصهم] قال ابن بطال تأويل الحديث أن الضعفاء أشد إخلاصاً في الدعاء وأكثر خشوعاً في العبادة لخلاء قلوبهم عن التعلق بزخرف الدنيا)، وقال الحافظ المهلب : (أراد صلى الله عليه وسلم بذلك حض سعد على التواضع ونفي الزهو على غيره وترك احتقار المسلم في كل حاله)، وقد نهى الإسلام عن الغيبة وذكر المسلم أخيه بما يكره ، فبذلك يكون المجتمع ميدان رحب أنشأه الإسلام للحياة السعيدة الكريمة فيكون مجتمع لا يستخف بهؤلاء الضعفاء والمعاقين ولا يزدريهم (دسوقي، 1997).

وفي مقابل ذلك يتوجه الإسلام إلى خير علاج وأصلحه لنفس المعاق ليجتث منه القلق والشعور بالنقص ويحل مكانه الرضا والثقة والسعادة حيث يرشده إلى أن ما يعانيه من شدة العاهة لا ينقص من كرامته كما لا يحط من قيمته في الحياة ، لأن الإعاقة الحقيقة هي تلك التي تصيب الدين والخلق للمسلم وبمعادلة بسيطة يقارن الإنسان بين فقد البصر مثلاً وفقد الشرف ويقارن بين بتر اليد أو الرجل وبتر الكرامة والأخلاق و تشوه الدين والضمير، إن تلك المقارنة لتحمل على الحمد والرضا بسلامة ذي الإعاقة الجسدية أو الحسية من الإصابة بعاهة النفس على النحو الذي ذكر في قوله تعالى : { فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور }.

الخاتمة:

إن فلسفة مفهوم دمج ذوي الإعاقة تتفق مع مفهوم السلم الاجتماعي ذلك أن كلاهما يسعيان إلى تقليل الفوارق بين الأشخاص في المجتمع، فمشاركة المعاق في المجتمع في النواحي الأكاديمية والاجتماعية والمهنية يجسد مفهوم السلم الاجتماعي الذي يسعى إلى تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع، فنحن من خلال دمج المعاق في المجتمع نكون قد أعطيناه فرصة لإبداء الرأي والتعليم والعمل وهذا بحد ذاته

يحقّق مفهوم السلم الاجتماعي من خلال تجاوز القيود بين العاديين وذوي الإعاقة داخل المجتمع الواحد.

التوصية:

إجراء المزيد من البحوث والدراسات المرتبطة بمفهوم السلم الاجتماعي ودوره في خدمة المعاقين،
لقلّة الأبحاث والدراسات العلمية والأدب النظري المرتبط بهذا المفهوم.

المراجع العربية:

1. الابراهيم، ناصر (2003). المشكلات التي تواجه مديري المدارس الملحق بها فصول دمج المعوقين سمعياً بوزارة المعارف. رسالة ماجستير. غير منشورة. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية، الرياض.
2. أبو ليلى، فرج (1999)، الإسلام وبناء المجتمع. (ط1)، مطابع الأرز: لبنان.
3. أحمد، عبد القادر وقيع الله (1995)، المعاقون من منظور إسلامي، بحث للمشاركة بمسابقة جائزة راشد للدراسات الإنسانية، مركز راشد لعلاج ورعاية الطفولة المعاقين،
4. البوعنين، أمل (2003). التجربة القطرية لدمج طلاب وطالبات معهد النور في مدارس التعليم العام في دولة قطر. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الإقليمي حول الدمج التربوي للمكفوفين. بيروت. (الأسكوا).
5. الحديدي، منى (1994). دمج الطلاب المعاقين بصرياً في المدارس العادية. أبحاث اليرموك، (10)، ص(597-620).
6. الحسيني، شيخة (1998). أسلوب الدمج والأشكال المتعددة لممارسته. ندوة تجارب دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي: التطلعات والتحديات. جامعة الخليج العربي. البحرين. ص467-477.
7. الحناوي، جمال (2003). اتجاهات أولياء أمور الطلبة المعاقين ومعلميهم نحو الصعوبات التي تواجه دمجهم في التعليم العام. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
8. الخطيب، جمال (2004). تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية. دار وائل، عمان، الأردن.
9. الخطيب، جمال و الحديدي، منى (2009). مدخل إلى التربية الخاصة. (ط 1)، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. دسوقي، فاروق (1997)، مقومات المجتمع المسلم. دار الدعوة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
11. الروسان، فاروق (2010). مقدمة في الإعاقة العقلية. (ط3)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12. الروسان، فاروق (2011). قضايا ومشكلات معاصرة في التربية الخاصة. (ط2)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. زريقات، إبراهيم (2003). مقدمة في الإعاقة السمعية. دار المسيرة، عمان، الأردن.
14. السرطاوي، زيدان. العبد الجبار والشخص، عبد العزيز (2000). الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة. مفهومه وخلفيته النظرية. مكتبة دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.
15. الصفار، حسن (1999)، التنوع والتعايش: بحث في تأصيل الوحدة الاجتماعية والوطنية، دار الساقى، بيروت، لبنان.
16. الصفار، حسن (2002)، ندوة السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته. دار الساقى، الرياض، المملكة العربية السعودية.
17. الظاهر، قحطان (2008). مدخل إلى التربية الخاصة. (ط1)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18. عبدالله، عثمان عبود (1998). اتجاهات معلمي المدارس الأساسية ومديريها نحو دمج المعاقين في التعليم العام. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

- problem- Solving Agran, M ; Blanchard, C; Wehmeyer, M & Hughes, E (2002). Increasing Skills of Students with developmental disabilities participating in general education. Remedial and special Education, 1 (23).
- Burden, B& Burdett, J. (2004). Is inclusion always the best option? Special Children, 159,30 – 32.
- Ripley, S (1997). Collaboration between general and special Education Teachers. Clearinghouse on Teaching and teacher Education, Washington DC